المبحث الثالث

التشريع Legisiation

التشريع معنيان: معنى عام ومعنى خاص فاما المعنى العام فهو وضع الاحكام القانونية واستنباطها من مصادرها المختلفة كالدين والعرف والقضاء والفقه ومباديء العدالة والهيئة التي تمارس السلطة التشريعية . واما المعنى الخاص للتشريع فهو سن الاحكام القانونية من الهيئة التي تملك هذا الحق وقد يمارس السلطة التشريعية فرد مستبد او أقلية من الحكام او هيئة تمثل مجموع الشعب .

ان التشريع في الوقت الحاضر وسيلة مهمة من وسائل تطوير القوانين بل انه يعتبر اليوم اهم الوسائل . وقد أستعمل التشريع بعد استعمال كل من الحيلة القانونية ومباديء العدالة . فالانسان لم يستعن به الا حينما جرأ على تغيير حكم القانون بتبديل نصوصه او الغائها . وبهذا يختلف التشريع عن الحيلة القانونية بانه وسيلة مباشرة لاحاجة فيه الى افتراض امر مخالف للحقيقة والواقع لتغيير حكم القانون من دون المساس بنصه .

والتشريع يشابه بكونه وسيلة مباشرة مباديء العدالة . ولكنه يختلف عنها بانه يستمد قوته الملزمة من الهيئة التي اصدرته واما مباديء العدالة فتعتمد في ذلك على اعتقاد الناس بعدالة الاحكام التي جاءت بها . كما ان التشريع يختلف عن مباديء العدالة ايضاً بايجاز صبغته ووضوح عبارته وثبات نصوصه.

أن التشريع يمثل المرحلة الاخيرة من مراحل تطور الاحكام القانونية .فهو تسجيل رسمي للاحكام والمباديء التي اقرها القضاء والفقه باستعمال الحيلة القانونية او باللجوء الى مباديء العدالة . تلك هي القاعدة العامة . وقد تصدر السلطة التشريعية احكاماً قانونية لم يفض اليها تطور الفقه والقضاء .

لجأ الانسان الى التشريع –في أول الامر – في حالات قليلة مدفوعاً بدوافع قوية من رغبة في أصلاح حالة ظاهرة الفساد

بين الطبقات الاجتماعية او الاعتراف لفئة من الناس بقسط من الحقوق.
وهذا ماحدث بالفعل لدى الاقوام القديمة من عراقيين قدماء ويونان وروما وانكليز.

التشريع في العراق القديم :

أدخلت القوانين التي شرعها الملوك في العراق القديم الكثير من الاصلاحات الاجتماعية. فقد تطرقت القوانين التي سبقت قانون حمورابي مثل قانون بلالاما ملك اشنونا (نحو عام ١٩٣٠ق.م) الى تنظيم اجور العمال وتسعير الحاجيات الضرورية لمعيشة الناس. واقرت حماية حرية المواطن من الاعتداء عليها. واما قانون حمورابي فقد مضى قدماً في هذا السبيل التي وضحت معالمها في القوانين العراقية التي سبقته. واضاف اليها احكاماً اخرى تدل على اهتمامه بحقوق الطبقات المختلفة. ومن الاحكام الجريئة التي جاء بها قانون حمورابي انه لم يهدر حقوق من اعتدى مجهول على امواله بل اقر تحميل مسؤولية ذلك على جميع افراد المجتمع (٥١).

التشريع عند اليونان :

ان اهم القوانين اليونانية المعروفة قانون دراكون وقانون صوولون.

---

(٥١) انظر المادة (٢٣) من قانون حمورابي. ونستطيع ان نقول ان هذا الحكم يمكن ان يعتبر تطبيقاً مبكراً لنظرية اشتراكية الضرر La Socialisation durisque التي لا يزال فقهاء القانون يسعون إلى اقناع المشرعين المحدثين بالأخذ بها.